

الإقتصادي التام وإستهدف هذا النمط التكاملي تحقيق مرحلة الوحدة الجمركية (الإتحاد الجمركي) وإستكمال مراحل السوق المشتركة على النحو الذي صاغته وثيقة الكتاب الأبيض في يونيو ١٩٨٥... وقد إقترنت فترة التكامل الإقتصادي الرأسي بمراحل الإزدهار والإستقرار الإقتصادي.

• التكامل الإقتصادي الأفقي... ويتمثل في قبول أعضاء جدد إلى داخل

المجموعة الأوروبية، حيث انضمت لعضوية المجموعة كل من المملكة المتحدة، والدانمارك، وأيرلندا في يناير ١٩٧٣، ثم اليونان في مارس ١٩٨١ ثم أسبانيا والبرتغال في يناير ١٩٨٦... وقد إقترنت فترة التكامل الإقتصادي الأفقي بمراحل الضعف الإقتصادي الذي إجتاح أوروبا خلال حقبة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات حيث ضاعفت المجموعة الأوروبية من إستخدام الحماية التجارية فيما بينها بالعديد من القيود الحمائية غير المنظورة في شكل المواصفات الفنية والتقنية، أو في شكل قيود متعلقة بالمراقبة الصحية ومراقبة جودة المنتج، أو إستحداث عقبات جديدة متعلقة بحماية البيئة. من التلوث... الخ..

الآثار الإقتصادية المتوقعة للإتحاد النقدي الأوروبي:

أولاً: بالنسبة لدول المجموعة الأوروبية، والنظام الإقتصادي العالمي، يهدف برنامج أوروبا الموحدة ١٩٩٢ إلى خلق مجال إقتصادي موحد من خلال إستكمال مراحل السوق المشتركة. ومن المتوقع أن يكون لهذا الكيان الإقتصادي الجديد آثاراً إقتصادية على الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية من ناحية، وعلى النظام الإقتصادي العالمي من ناحية أخرى، نوجزها فيما يلي

١) إرتفاع القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج المختلفة لدول المجموعة الأوروبية نتيجة إتساع السوق الداخلي للمجموعة من ناحية، وتخفيض نفقات الإنتاج من ناحية أخرى، خاصة مع إزالة العقبات المنظورة وغير المنظورة، وإقامة ساحة إقتصادية تستبدل حدود الأثنى عشر دولة الأعضاء في المجموعة بحدود دولية واحدة.

٢) تعظيم الإتجاه نحو تكوين الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات لتلعب دوراً أكثر فعالية وتأثيراً في الإقتصاد العالمي.

٣) توصل الدول الأعضاء إلى وضع ميزانية مجمعة للإتفاق على البحوث والتطوير بشكل يؤدي إلى تلافي الإزدواج والتكرار في الإتفاق على قطاعات متناظرة داخل الدول الاعضاء من ناحية، وتوجيه الإتفاق على قطاعات الثورة الصناعية الثالثة من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى دخول المجموعة الأوروبية في مجال المنافسة مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في مجال سلع دورة المنتج (مجال السلع الجديدة الناتجة عن الإبتكارات والإختراعات) التي يتم إنتاجها في ظل توافر سوق داخلي ضخم، وهو شرط لإنتاج هذه السلع والمصنوعات.

٤) إقامة نظام إقليمي للتجارة الدولية متعددة الأطراف في: المصارف، والنقل البحري والجوي والبري، والسياحة في مواجهة العالم الخارجي، وترفض المجموعة أن يمتد عمل هذا النظام إلى أطراف خارجية إلا في إطار التطبيق المتبادل له وفقاً لشروط الدولة الأكثر رعاية، وتقصد المجموعة بذلك وعلى وجه الخصوص (اليابان) التي تمتلك نظاماً مصرفياً متقدماً تخشى منه على

منافسة الأجهزة المصرفية الأوروبية، يضاف إلى ذلك ان المجموعة الأوروبية
تساوم الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق هذا النظام وفقاً لمبادئ
(الجات) لتخفيف الضغوط الأمريكية لتخلي المجموعة على سياسة دعم
المنتجات الزراعية التي تطبقها في إطار سياستها الزراعية المشتركة والتي
تشكل قيداً وعبئاً خطيراً على بعض الصادرات الزراعية الأمريكية داخل
السوق الأوروبية.

٥) معالجة مشكلة البطالة التي تواجه العديد من الدول الأعضاء في المجموعة
الأوروبية بعد إستكمال إجراءات السوق الموحدة، نتيجة زيادة فرص العمل
التي يوفرها إرتفاع معدلات الناتج القومي الإجمالي داخل هذه الدول،
بالإضافة إلى القيود المتوقعة على العملة الأجنبية بالمجموعة في إطار تطبيق
الميثاق الإجتماعي للحقوق الأساسية للعمال الذي تم إقراره في قمة
ستراسبورج في ديسمبر ١٩٨٩.

٦) صعوبة دخول منتجات الدول غير الأعضاء في المجموعة للسوق الموحدة
بسبب قيودها للمواصفات الفنية، وهو ما يعد قيداً كبيراً على منتجات كل من
اليابان ودول جنوب شرق آسيا، بل إنه من الممكن المبالغة في إستخدامها
لتصبح رخصة حمائية لحماية قطاع الصناعات الحساسة في الدول الأعضاء
مثل: الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والمنتجات الجلدية، والمشغولات
الخشبية.. وغيرها وهي المنتجات التي كانت تصدرها دول جنوب شرق آسيا
إلى أسواق دول المجموعة لتمتعها بميزة نسبية.. ويضاف إلى ذلك أنه من
المنتظر عرقلة دخول الصناعات اليابانية من السيارات إلى أسواق المجموعة

من خلال وضع عدد من المواصفات الفنية التي ترفع من تكلفتها الإنتاجية ، الأمر الذي أدى إلى تقارب تكاليف إنتاج هذه الاستثمارات مع نظائرها الأوروبية .

(٧) صعوبة دخول منتجات كثير من الدول النامية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بسبب توحيدها للمواصفات المتعلقة بإجراءات حماية البيئة ومنها التلوث .

(٨) زيادة القوة التأثيرية للمجموعة الأوروبية في المنظمات النقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي . وتسعي دول المجموعة الأوروبية إلى توحيد مواقفها داخل الصندوق مع استمرار الاتجاه نحو تحقيق مرحلة الوحدة النقدية والمالية والتي بدأت بإصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) .

(٩) إعادة هيكلة بعض القطاعات ذات الحساسية في صناعتها ، مما يفرض نفقات باهظة من ناحية ، وزيادة الحماية لهذه القطاعات ضد المنافسة الخارجية من ناحية أخرى ، ومن شأن ذلك زيادة الموارد المخصصة لاعادة هيكلة هذه القطاعات من خلال تحديث أنماط التكنولوجيا المستخدمة فيها ، وبالتالي زيادة الموارد المخصصة للإنفاق علي عمليات البحوث والتطوير بهذه القطاعات ، يضاف إلى ذلك أن حماية هذه القطاعات الإنتاجية الحساسة من شأنه أن يؤثر سلبا علي صادرات الدول غير الأعضاء إلى السوق الأوروبي المتسع من قطاعات إنتاجية تتمتع فيها بميزة نسبية تنافسية ، الأمر الذي يؤدي إلى انكماش الواردات الأوروبية من هذه الدول .

ومع كل ما تقدم فإنه نجد الإشارة إلى ضرورة مراعاة إمكانية وجود

١) مخاطر الأقطار الأعضاء.. فهناك مصدر ممكن للمشاكل هو مخاطر

القطر.. فمن المفروض أنه عندما يبدأ الاتحاد الأوروبي، تصبح أسواق الأسهم في أوروبا متكاملة تماماً، وأن الخطر الناجم عن كل قطر في الإستثمار بالأسهم يكون قد زال، وبذلك يعمل المستثمرون على تقييم خطر القطاعات المختلفة وكل شركة بمفردها كأساس لقراراتهم الاستثمارية...

إن إزالة المخاطر الناجمة عن الأقطار من شأنها أن تخفف من تقلبات أسعار الأسهم في منطقة اليورو، وتستقطب العديد من المستثمرين من خارج الإتحاد الأوروبي... غير أنه مع إتمام الوحدة في أسواق الأسهم في أوروبا، يرجح أن تشهد السنوات الأولى من الإتحاد النقدي حالات أكبر من التباينات بين أسعار الأسهم الأوروبية، ودرجة أعلى من التقلبات المهمة في منطقة اليورو، ويعود السبب إلى أن إقتصاديات أوروبا لا تزال بعيدة عن التكامل، وسوف يستغرق بلوغها هذا الهدف وقتاً طويلاً، ولذلك يتعين على المستثمرين عدم تجاهل التباينات بين الأقطار والخصائص المحلية.

٢) الإشتداد في تقلبات العملة.. فالمصرف المركزي الأوروبي حالياً يدير

سياسة نقدية واحدة، وسوف تتم معظم التجارة داخل منطقة اليورو وبالتالي لن تتأثر كثيراً بتقلبات العملات... وتتقرر سيادة المصرف المركزي الأوروبي غالباً على إعتبرات داخلية أكثر من حاجات أسعار الصرف كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.. وعليه، فإذا اعتمد كل من مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والمصرف المركزي الأوروبي سياسة حيادية تتعلق بعملتيهما، فسوف

يتسبب هذا بزيادة مهمة في التقلبات النقدية يؤدي بدوره إلى تقلبات خطيرة علي التجارة العالمية ، والتخطيط الاستثماري.

٣) وكانت **مسألة الاندماج النقدي** خطوة محفوفة بالمخاطر ، غير أن

السياسيين في أوروبا دعموا هذه الخطوة الجريئة لثلاثة أسباب :

١) أنه وبالرغم من المحاولات المضنية طيلة عقدين من الزمان ، إلا أن زعماء القارة الأوروبية فشلوا في إقناع الناخب المحلي بأهمية إجراء الإصلاحات الاقتصادية ، وظلت كبريات الشركات الأوروبية تهدد بنقل عملياتها للخارج، الأمر الذي يعني ضمنا فقدان المزيد من الوظائف في الدول الأوروبية ، وذلك ما لم تقم الحكومات بإجراء تحولات جذرية ... ولذلك كانت عملية إطلاق (اليورو) سبيل الإصلاحيين لإرغام الشعوب علي تقبل الأوضاع اللازمة لتحديث القارة الأوروبية

٢) وجود العديد من المكاسب التي تحققت حتى قبل عملية الإطلاق الفعلي لعملة اليورو، فالحملات المتواصلة والرامية إلى كسب عضوية نادي اليورو أعطت الحكومات سببا وجيها لإجراء تقليل النفقات العامة علي حساب مطالب الاتحادات النقابية والمعارضة السياسية .

٣) إقتناع السياسيين أخيراً بأن الثقة تزايدت في الاقتصاد الأوروبي ، فالحملة القوية التي سبقت إطلاق اليورو أعادت النشاط للأسواق، وساهمت في زيادة النمو بشكل لم تشهده أوروبا طوال عقد كامل .

وصاحب استحداث اليورو جملة من التأثيرات والانعكاسات لكافة

الدول الأوروبية وغير الأوروبية ، ويمكن إنجاز هذه الانعكاسات فيما يلي :

(١) محافظ الاحتياطات الدولية ... وتشكل اليورو تهديدا خطيرا للمركز

الدولار الأمريكي كإحتياطي نقدي عالمي في محافظ جميع المصارف المركزية خاصة في المدى البعيد عندما تتأكد التوقعات بأن اليورو ستشكل عاملا فعالا للاستقرار المالي في أوروبا ، وفي المدى القصير ، فإنه يتوقع أن يبقى الدولار الأمريكي العملة الأكثر تفضيلا كإحتياطي نقدي عالمي ، ريثما يتمكن المصرف المركزي الأوروبي من إدارة هذه العملة الأوروبية الجديدة بأسلوب يوحى بضمان استقرارها .. وبالنسبة للمصارف المركزية خارج الاتحاد الأوروبي ، فإنه من المتوقع أيضا أن يكون لـ (اليورو) جاذبية علي حساب الدولار الأمريكي ، وذلك للقيام بثلاث أدوار هامة :

(أ) كعملة لدفع مستحقات التجارة الخارجية .

(ب) كأداة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي العالمي .

(ج) لدعم وتقوية مركز عملتها الوطنية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك .

(٢) استقرار أسعار صرف العملات ... فإن اليورو ستكون علي المدى

البعيد عملة قوية ومستقرة ومدعومة بمصرف مركزي أوروبي مستقل هدفه الرئيسي ضمان استقرار الأسعار ... ووجود عملة دولية مستقرة مثل اليورو علي الساحة

العالمية، وإرتباط عملات دول المنطقة غير الأوروبية بهذه العملة الدولية القوية المستقرة وذات المصدقية المدعومة بمصرف مركزي أوروبي مستقل وفاعل سوف يساهم في تحقيق الإستقرار المنشود لعملات تلك الدول خاصة تلك التي لديها تذبذبات شديدة في أسعار صرف عملاتها... كما أن وجود إحتياطات من هذه العملة الأوروبية المستقرة في محافظ الإحتياطات الدولية للمصارف المركزية لدول المنطقة يضيف على هذه المحافظ صفة الأستقرار أيضا... هذا فضلا عن حماية الإستثمارات الخارجية لدول المنطقة من التآكل بفعل التذبذبات الحادة في اسعار صرف بعض العملات الدولية لاسيما الدولار الأمريكي.

٢) التجارة العالمية... فإنه بالنسبة للدول الأوروبية، ومع إصدار اليورو، فمن المتوقع ان تنقلص حاجة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي، وذلك ان العملة المعتمدة بينها ستكون واحدة وهي (اليورو). وفي حالة دخول الـ (١٥) دولة في الإتحاد الأوروبي فإن أكثر من ٦٠٪ من تجارتهم الدولية ستعتبر تجارة محلية لتوحيد عملتهم، وبذلك سوف تنخفض حاجتهم إلى إحتياطي العملة الصعبة (أو الدولار الأمريكي) لمتطلبات التجارة الخارجية .

وإن القياس الحقيقي لنجاح اليورو سوف ينعكس فيما يلي :

١) دفع عملية النمو الإقتصادي، فمعظم إجراءات إعادة الهيكلة الجارية حاليا في أوروبا تهدف إلى إعادة تنظيم الشركات الأوروبية لزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي، وهذا يضع الاساس لعملية التوسع الإقتصادي ولخلق الوظائف الجديدة ، فمن خلال إعادة تنظيم بعض الصناعات مثل الإتصالات، والطيران.....

وغيرها سوف تظهر بعض الشركات الجديدة التي يمكن أن تضيف المزيد من فرص العمل... وفي نفس الوقت فإن انتقال الشركات الكبيرة إلى مناطق النمو السريع سوف يؤدي إلى ظهور شركات أخرى للخدمات بجانبها، وهذا يعني أيضا المزيد من فرص العمل وإن كانت الأجور هنا أقل.

(٢) إشعال حرب الأسعار بين الشركات الأوروبية، فمع تحديد الأسعار بعملة واحدة على إمتداد القارة الأوروبية سيصبح متاحاً قياس التكاليف الإنتاجية بسهولة، وسوف تلجأ الشركات سريعاً إلى إعادة تخصيص إستثماراتها في المجالات الأكثر ربحية... ومع إستمرار ظاهرة تخفيض العمالة ستصبح معظم الشركات الأوروبية مؤهلة للمنافسة في السوق العالمي.. ومن المتوقع أن يؤدي إطلاق اليورو إلى تخفيض الأسعار وهوامش الربح في المدى القصير، ولكنه سوف يزيد من القدرة التنافسية لأوروبا في غضون السنوات القليلة التالية... ومن ناحية أخرى فإن اليورو سوف يجعل أسواق الدول الأوروبية أكثر شفافية ويؤدي إلى ضغوط في الأسعار في محلات التجزئة في السوق الأوروبية الموحدة، وبالتالي زيادة الإنفاق الإستهلاكي، وإنعاش حركة النمو الإقتصادي بشكل عام، وإزالة إختلافات المواصفات الفنية بين دول الإتحاد، وتقليص الفوارق الكبيرة في فئات الضرائب في الدول الأوروبية حيث ستلجأ الدول ذات الضرائب العالية والتي ترغب في جذب الأعمال إليها غالباً إلى خفض معدلات الضرائب مدفوعة بالضغوط التي تواجهها من إنخفاض أسعار السلع في دول الإتحاد الأوروبي الأخرى، كما ستلجأ الشركات المصنعة إلى تقليص فروقات الأسعار... كذلك فإن الإستثمارات الأجنبية، وفي مقدمتها شركات التمويل ومصارف الإستثمار، سوف تساهم في خلق المزيد

من فرص العمل والنمو الإقتصادي ، الأمر الذي سوف يحدث ثورة في الاسواق المالية الأوروبية بحيث تشمل سوق السندات الحكومية المقومة بعملة اليورو، وسوق سندات الشركات الأوروبية، وكذلك البورصات الأوروبية والتي يتوقع ان تندمج في بورصتين او ثلاث بورصات ضخمة .

ثانياً: بالنسبة للأسواق المالية العالمية : تشير كل الدلائل إلى أن كل الاقطار الأوروبية الأساسية سوف تستخدم اليورو حسب الجدولة الزمنية المتفق عليها في معاهدة ماستريخت، مما سيؤدي إلى اعادة تكوين الأسواق المالية بالكامل.. كما ان النظم المصرفية والخدمات سوف تحتاج إلى إعادة البناء واعادة صياغة جميع الاستراتيجيات المالية والمصرفية، وسوف تكون المصارف التجارية الاكثر تأثراً بهذه التغييرات ولذلك فإن المصارف التي تتمتع ببعد النظر اخذت منذ سنوات تتحرك نحو الإتحاد النقدي، غير أن وصول مرحلة العملة الواحدة سيغير معالم الحياة لكل المصارف المركزية، واسواق المستقبليات ومدراء الصناديق الاستثمارية، ووزارات المالية. وإن الإتحاد النقدي الاوروبي، ووجود عملة اوروبية موحدة سيكون لها آثاراً واضحة على الأسواق المالية العالمية، وذلك لأسباب أهمها:

(١) **بروز عملة جديدة عالمية** لمجموعة من الدول تضم حوالي (٣٠٠) مليون نسمة من السكان، وتشكل ثاني اكبر إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية... والعملة الموحدة ستوفر الحلقة المفقودة لإقتصاد يتجه بسرعة التوحد، وهذا من شأنه خلق سوق رأس مال كبير تساهم في زيادة فرص الإستثمار في اوروبا جميعها، وإبعاد المخاطر المترتبة على تقلبات أسعار صرف العملات.

٢) يمكن للشركات الصناعية والمؤسسات الاستثمارية في أوروبا

البحث عن رأس المال ليس في أسواقها المحلية فقط ، وإنما في السوق الأوروبية الجديدة ، وفي ذلك إنعاش لأسواق البورصة والطلب على الأسهم والسندات مما يعكس إيجابيا على السلوك الاستثماري للشركات ... كما سوف يستفيد المستهلكون أيضا من توحيد العملة وذلك لسهولة التسوق ضمن نطاق أوروبي أوسع ، وكذلك فإن انخفاض تكاليف الصفقات داخل هذه السوق سوف يشجع المنافسة في الصناعة وأسواق المال ، مما سيدعم من حركات الاندماج بين الشركات ، وإعادة الهيكلة التي بدأت فعلا في بعض القطاعات ..

٣) خلق سوق كبير لرأس المال يتسم بالسعة ليشابه السوق الأمريكي ،

كما يسرع من تكامل النظم المصرفية الأوروبية ، وإيجاد مصادر جديدة من الخدمات المصرفية ، يدفع المصارف إلى تخفيض تكاليفها ، والترشيد ، والاندماج مع بعضها .

وبالنسبة لسوق السندات الأوروبية ، فإن الشركات الأوروبية الكبرى

بدأت تخطط لتعبئة الموارد المالية التي تحتاجها مستقبلا بـ (اليورو) وفي السوق المالي الموحد وذلك اعتبارا من ١/٧/١٩٩٩ ، مما شكل سوق جديد يحل محل سوق السندات الأوروبية ، ومما شجع مصارف الاستثمار والمؤسسات الاستثمارية والشركات للسير قدما في هذا الاتجاه ، بالإضافة إلى أن دار المقاصة الأوروبية (الأيروكلير) في بروكسيل حققت قفزة في أحجام إصدارات السندات بعد سنة ١٩٩٩ ، ومقابل ذلك توجد توقعات لاعادة التمويل واستعادة السندات القائمة قبل استحقاتها وبأحجام هائلة .. وكل هذه التغيرات الجذرية سوف تؤدي إلى إعادة هيكلة أسواق رأس المال ، وإلى تبدلات ثورية في سلوك المستثمرين ، وإن كان ليس

من السهل التنبؤ بكيفية استجابة المستثمرين ، لأن ذلك يعتمد علي مجموعة من المتغيرات من بينها : نطاق الاتحاد النقدي الأوروبي ، والسياسة النقدية للمصرف المركزي الأوروبي ، ومستويات أسعار الفائدة بـ (اليورو) ... ومهما يكن شكل الاتحاد فإن هناك أمران أساسيان مؤكدان هما :

(أ) إعادة تكوين المحافظ الاستثمارية ليصبح بناؤها علي النطاق الأوروبي .

(ب) تغيير طبيعة البحوث المالية حيث أنه بعد قيام السوق المالية الموحدة فإن الأقطار سوف تبدو كأنها قطر واحد أو اقتصاد وطني واحد .

٤) **اليورو يهدد هيمنة الدولار** ... وتملك اليورو إمكانية السيطرة دوليا خاصة إذا انضمت المملكة المتحدة إلى نطاق اليورو ... بل أن اليورو قد تغدو عملة احتياطية جديدة ... ومن الواضح أن اليورو قد يهدد هيمنة الدولار في التجارة العالمية .

٥) إن العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ساهمت في **تقليص تباين أسعار السلع والخدمات** في مختلف الدول الأعضاء ، وبالتالي زادت من حدة التنافس ، وتعززت إمكانيات النمو ... كما تم **التخلص من مخاطر أسعار الصرف** .. وسوف يساعد كل هذا علي زيادة التبادل التجاري والاستثمارات طويلة الأجل بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ، وسيقلص تكاليف عمليات التحوط لتقلبات أسعار الصرف بين العملات الأوروبية ، والذي يصب في مصلحة المؤسسات التجارية والمستهلكين علي حد سواء ، هذا في حين أن المصارف التي تقدم خدمات القطع الأجنبي ستعاني من نقص إيراداتها الناتجة عن مثل هذه الخدمات .

ثالثاً: بالنسبة لانعكاسات استعمال اليورو على القطاع المصرفي ... فإن

المصارف من البداية سوف تتحمل معظم الأعباء المتمثلة بتغيير تكنولوجيا المعلومات، وتكاليف العملة الجديدة، وهذا يعني إرتفاع المصروفات العامة السنوية (٢٪ تقريباً) كما سوف تفقد المصارف (٥٪ - ١٠٪) من إيراداتها خلال السنوات القادمة.. وعليه، فإن الغاء العملات الوطنية في إطار الإتحاد النقدي، سوف يستنزف الكثير من مصادر إيرادات المصارف، ويهدم الحواجز التي تحمي أسواقها المحلية حالياً، إذ من الواضح ان الإيرادات الناتجة الان من خدمات التعامل بالعملات الأوروبية، والمدفوعات العابرة للحدود، وعمليات المصارف المراسلة، وتمويل التجارة... الخ سوف تتناقص جذريا لانه سوف لا تكون هناك حاجة لمثل هذه الخدمات بعد التحول إلى عملة واحدة والعمل في إطار الإتحاد النقدي ونظام المدفوعات الواحد، إذ تعمل سلطات الاتحاد الآن على تكوين نظام جديد (تارجت) يحقق الربط بين جميع نظم المدفوعات الأوروبية وصولاً إلى نظام جديد يعمل على النطاق الأوروبي.. وفي ظل هذا المناخ يتزايد توجه المصارف الأوروبية نحو الإندماج على أنه يؤدي إلى تخفيض التكاليف، وتدعيم الميزانيات العمومية، وزيادة الكفاءة والقدرة على المنافسة في السوق الأوروبي الموحد.

ومن ناحية أخرى، فإن الإتحاد الأوروبي يدعم الإقتصاد الأوروبي وبالتالي إتاحة الفرص الاستثمارية المتزايدة أمام المصارف في الأجلين المتوسط والطويل وبخاصة العاملة منها على النطاق العالمي، وذلك على النحو التالي:

(١) المصارف المراسلة وتغطية المدفوعات العابرة للحدود :

هناك تغييرات جذرية كبيرة بانتظار صناعة المصارف المراسلة خلال توجه

أوروبا نحو عملة واحدة ، ودور المصارف الأوروبية بعد إستكمال توحيد عملتها ..
فالتعريف المعتاد لعمليات المصارف المراسلة يتضمن مجموعة الترتيبات التي يقوم
بها مصرف معين لإتاحة إتمام خدمات الدفع عابرة القارات إلى مصرف آخر وذلك
من خلال الحسابات المتقابلة .. ولكن يبدو أن هذا الدور سوف لا يكون كبيراً إذ لا
جدوى ، بعد توحيد العملة الأوروبية ، من قيام مصرف ألماني ، مثلاً ، بفتح حساب
لدى مصرف هولندي ، لتغطية المدفوعات العابرة للحدود ، إذا كان بإمكانه
إستعمال حساب ثنائي أو متعدد الأطراف ضمن شبكة مدفوعات مستندة الى وحدة
النقد الأوروبية التي تحقق نفس الغرض المطلوب، وبمعنى آخر، فإنه لا مبرر،
بسبب إستخدام وحدة النقد الأوروبية ، من العبء الإداري المرتبط بمعالجة
المدفوعات العابرة للحدود من خلال العلاقات بين (حسابنا لبيكم / حسابكم لدينا)
بما يُسرع من عملية إحلال ترتيبات المدفوعات المستندة لوحدة النقد الأوروبية محل
الحسابات المتقابلة بين المصارف المراسلة .

٢) سوق موحد كبير يتعامل بوحدة النقد الأوروبية في العديد من المجالات:

سيؤدي الإتحاد النقدي الأوروبي إلى خلق سوق موحد كبير جداً يتعامل
بوحدة النقد الأوروبية في العديد من المجالات مثل : المدفوعات - تمويل التجارة -
تسوية الأوراق المالية ... الخ . قياساً بالسوق الجزأ القائم حالياً على أساس وجود
عملات وطنية مختلفة ، الأمر الذي يساعد المصارف من تحقيق المزيد من
إقتصاديات الإنتاج الواسع أو الحجم الكبير قياساً بما كان يتحقق في الماضي ، بما
يكفل إيجاد نوعين من المصارف :

١- مصارف قادرة على الإستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي

اجتذاب معظم نشاط الحسابات وعمليات المقاصة بالعملية الجديدة.

٢- مصارف غير قادره على ذلك . . مما سوف يؤدي إلى إبتعاد المصارف المتوسطة والصغيرة عن الاستثمار في نظم المدفوعات العابرة للحدود المستندة للتكنولوجيا ولنظم المعلومات المتقدمة وتفادي هذا النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم حصة المصارف العملاقة من السوق ومن الإيرادات المتحققة فيه، وبمرور الوقت فإنه يتوقع أن يؤدي هذا التركيز في العمليات إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة ، مما يعني أن الاتحاد النقدي الأوروبي سيخلق الضغوط المتواصلة لبلوغ درجة الجودة أو التمييز في المنتجات وتخفيض الأسعار، وتحقيق الكفاءة الأعلى في معالجة المعاملات .

٣) علاقات المصارف العاملة خارج الإتحاد النقدي الأوروبي :

حتى تستطيع هذه المصارف تقديم خدمات معالجة المعاملات لعملائها ، فإنها بحاجة إلى إيجاد علاقات المراسلة مع المصارف العاملة داخل الإتحاد النقدي الأوروبي ، مالم يتاح لها الدخول إلى نظم المدفوعات المستندة لوحد النقد الأوروبية ونظم تسوية الأوراق المالية . . وتوجد خطط للسماح للمصارف المركزية في هذه الأقطار للمشاركة في النظم الجديدة بهدف ربط جميع (نظم التسوية الاجمالية المحلية الحية) حيث سيكون بإمكان المصارف المحلية في هذه الأقطار تنفيذ مدفوعاتها من خلال هذه النظم وباستخدام وحدة النقد الأوروبية غير أنها ستكون في هذه الحالة خاضعة للإجراءات المتشددة الخاصة بالمخاطرة والتسوية، والضمانة ، ومتطلبات السيولة . . . وبالطبع فإنه مالم يتاح لهذه المصارف الدخول إلى النظم العامة أو الخاصة للمدفوعات والتسويات المستندة لوحد النقد الأوروبية

فإنها سوف لن تكون قادرة علي التنافس وعلي أسس متكافئة مع المصارف المقيمة في دول (الاتحاد النقدي الأوروبي) فيما يخص المعاملات المقومة بوحدة النقد الأوروبية (اليورو) سواء أكانت داخل أقطارها أو علي الصعيد الدولي .
وبجانب توفير المصارف لخدمات مصرفية سريعة لعملائها في جميع دول الاتحاد الأوروبي والحصول علي عملاء جدد ، سوف تقدم المصارف الكبرى ثروة من المنتجات المالية الجديدة بـ (اليورو) وسوف توفر أجهزة كمبيوتر تتعامل بجميع أنواع النقد .

لقد واجهت الشركات العالمية في أوروبا عملاً كبيراً وشاقاً بدأ بتغيير وإعادة ترتيب برامجها الحالية للتعامل بـ (اليورو) وهي تدرك أن التعامل مالياً في أوروبا ابتداء من مطلع يناير ١٩٩٩ يتطلب إجراء عمليات هيكلية متكاملة لأجهزتها المخصصة للنقد الجديد ، والشركات التي قامت بإعادة برمجة نظمها أولاً استطاعت بدون شك استقطاع حصة أكبر من سوق السلع التقليدية التي يتم تداولها في السوق الأوروبي وعبر شبكة الإنترنت .

رابعا : آثار اليورو علي الاقتصاديات العربية، وآفاق المستقبل :

إن إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) أحدث آثارا عميقة لن تقتصر علي الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي فقط ، وإنما شملت العديد من مناطق العالم بما فيها الدول العربية ، وذلك أن الدول الأوروبية تعتبر شركاء تجاريين أساسيين لدول المنطقة وبالتالي فإن تعامل الدول الأوروبية بعملة موحدة جديدة

سيدفع الدول العربية إلى التعامل في ميدان التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية بعملة هذه الدول أي (اليورو) الأمر الذي سيقفل احتياجات الدول العربية من الدولار الأمريكي وغيره من العملات الدولية الرئيسية كاحتياطات نقدية تستخدم في أغراض تسوية المعاملات التجارية الدولية .. وبطبيعة الحال ، فإن الدولار الأمريكي سوف يبقى عملة دولية تستخدمها دول المنطقة في تسوية معاملات تجارية دولية ، لكن (اليورو) ستكون أكثر استخداما من قبل دول المنطقة في تسوية صفقات التجارة الخارجية تبعا لأهمية مركز أوروبا في قائمة الدول التي تتعامل معها تجاريا دول المنطقة . وعملة احتياط ، فإن الدولار الأمريكي لا يزال يمثل عملة الاحتياط الدولية الرئيسية ، ويتوقع أن يحافظ الدولار علي مركز الصدارة كعملة احتياط خلال السنوات القليلة المقبلة علي أن يرتفع أهمية (اليورو) تدريجيا ليصبح منافسا قويا للدولار كعملة احتياط رئيسية مع توقع زيادة الثقة في ثبات سعر اليورو مستقبلا خصوصا وأن الهدف الأساسي للمصرف المركزي الأوروبي هو الحفاظ علي استقرار الأسعار ، وقد يستأثر اليورو مستقبلا بنسبة مهمة من أعمال الاحتياطات العالمية إذا تمتع بالمتانة والاستقرار ، ولكي يتحقق لليورو المتانة والاستقرار فإنه يجب علي الدول الأوروبية القيام بتعزيز ثقة الأسواق في اليورو لأن ذلك يشكل عاملا حيويا لاستقرار اليورو خاصة وأن مراحل إطلاقه شهدت تذبذبا حادا .

وسوف يحدث (اليورو) آثاراً أعمق بكثير في دول المنطقة مثل : تسريع جهود الوحدة النقدية والجمركية والاقتصادية بين دول المنطقة وقد يثير مجدداً احتمالات التحول من تسعير النفط بالدولار الأمريكي أو حتى ربط عملات دول المنطقة بالدولار الأمريكي إلى سلة لل عملات من بينها اليورو .

كذلك سوف تمتد آثار إصدار وبدء التعامل باليورو لتشمل القطاع المصرفي والتجاري في الدول العربية بما في ذلك الحسابات المصرفية ، وتسعير الواردات والصادرات وإعادة الصادرات ، فالتغيرات المتوقعة تشمل إمكانية فتح حسابات بـ (اليورو) اعتباراً من ١/١/١٩٩٩ في حين أنه يمكن للعملاء مواصلة الدفع بالعملات الأوروبية المختلفة حتى ١/١/٢٠٠٢ والحفاظ على حساباتهم المصرفية بالعملات الأوروبية حتى ذلك التاريخ حين يتعين تحويل أرصدة هذه الحسابات إلى اليورو أو إلى عملات أخرى .

كذلك فإنه بالنسبة لتأثيرات اليورو علي التجارة بين الدول العربية من جهة ودول أوروبا من جهة أخرى فإنها تشمل ما يلي :

١ - ضرورة اتخاذ المستوردين والمصدرين بالمنطقة لقراراتهم التسعيرية (مثل توقيت البدء في تقديم طلبات شراء المنتجات أو دفع قيمة المشتريات) باليورو وليس بالعملات الأوروبية .

٢ - لا يتوقع أن يصبح اليورو عملة تسعير للنفط والمعادن الثمينة في المستقبل المنظور، غير أن العديد من الدول النامية ستجد أن من مصلحتها التحول

تدرجها إلى تسعير صادراتها ، سواء المنتجات الزراعية أو المواد الخام التي تنتجها ، من الدولار إلى اليورو وخاصة إذا كانت غالبية وارداتها تأتي من دول المجموعة الأوروبية .

٣ - ضرورة تدريب المؤسسات لموظفيها وتعرفهم بشأن (اليورو) وإعلاء النظر في عمليات الخزانة في المصارف والشركات لبحث فرص تحقيق وفورات ، وإمكانية تحقيق إرادة أفضل للسيولة عندما تكون بعملة واحدة .

٤ - يتعين علي المصارف والمؤسسات المالية العربية أن تعيد صياغة إستراتيجيتها حتى تكون علي استعداد للتعامل مع سوق أوروبية موحدة ولكي تستفيد من الفرص التي يتيحها هذا الحدث التاريخي .

٥ - يساهم اليورو في خفض مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بالتعاملات التجارية بعملات أوروبية متعددة ، كما أنه ، وبفضل الشروط الصارمة للعضوية في منطقة اليورو ، فمن المرجح أن تتسم عملة اليورو بالاستقرار .

وهكذا فإن العالم العربي اليوم يواجه عددا من التحديات الاقتصادية ويتعين علي الدول العربية التعاون لمواجهة تلك التحديات والتي تتمثل أساسا فيما يلي :

١ - محاولات فرض نظام (العولمة) وفيه ترفع الحواجز بين الدول ، ويتم تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال والأفراد ، وتفتح الأبواب لنقل ما تنتجه مستحدثات العصر في مجال الملكية الفكرية بدون ضوابط ، وعلي الشعوب أن

تختار طريقها في المستقبل حيث تتصارع قوى (العالمية) مع نزعات (الإقليمية) .

٢- التجمعات الإقليمية التي تمثل في الواقع قلاعاً سياسية وإقتصادية ، تريد أن تحقق لنفسها مواقع متقدمة في مسيرة العالم ، وتنادي بالحرية الإقتصادية فيما بينها، بينما هي في الحقيقة تحاول فرض قيود كلما أحست بأي أضرار قد تصيبها .

٣- عصر العمالقة من المؤسسات متعددة الجنسية أو عابرة القارات ، وحركة الإندماجات بين الوحدات الإقتصادية ، بما يزيد التحكم في حركة الإنتاج والتجارة والأستثمار من خلال تعاظم ما تملكه أو تسيطر عليه من طاقات إنتاجية سلعية أو خدمية أو رؤوس أموال .

٤- عصر الأسواق المالية الكبيرة (البورصات العالمية) التي تلعب دوراً رئيسياً في حركة الأموال والإستثمارات .

٥- عصر التقدم التكنولوجي والأقمار الصناعية وثورة المعلومات، وما يُحققه كل ذلك من إنجازات .

إن الدول العربية والخليجية تمتاز بمقومات للوحدة قد لا تتوافر لأي مجموعة أخرى من الدول ، ولذلك فإن التفكير في أي مشروع وحدوي عربي على أي مستوى من المستويات يكون مصيره النجاح إذا توفرت فيه النوايا السليمة والإرادة الصادقة . فالعرب في نظامهم النقدي الحالي يعتمدون سياسات متعددة لكنها تصب في مجملها في إقتضاد عربي متعاون ، وخاصة بعد وضع إتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى موضع التنفيذ منذ مطلع العام ١٩٩٨م ،

وستكون حدود الدول العربية مفتوحة أمام البضائع والسلع العربية بلا قيود ولا رسوم ولا جمارك . وكلما تقارب العرب بالتجارة والإقتصاد أمكن إقامة **العملة العربية الموحدة**، وتقاربت نقاط الخلاف في السياسات المالية العربية، وإستطاع العرب الصمود في وجه التيارات العاصفة في العالم، والوقوف في أسواق المال العربية بشخصية عربية مستقلة أو بعملة عربية قوية ، خاصة وأن العالم يسعى نحو التكتلات العملاقة التي تنظر فقط إلى العملاقة أمثالها، ولا مكان للدول والكيانات الصغيرة بينها ، التي ستكون مهددة بالدمار والإندثار إذا بقيت صغيرة منزوية علي نفسها .

إن العالم في تسابق مع الزمن للوصول إلى مراكز القوى والمواقع الإستراتيجية في الأرض وفي الفضاء ، ووسيلة ذلك جمع المال وإمتلاك موارد الإنتاج الرئيسية، والتحكم بوسائل العلم والتكنولوجيا المتطورة ، إضافة إلى القوى البشرية المنتجة والمدربة . . والعرب يتوفر لهم كل ذلك ، على أرضهم منابع النفط ، وفي باطنها الثروات الطبيعية ، وفي مناخها المتنوع تقوم كل أنواع الزراعات الغذائية ، وعليها تقوم الصناعات الخفيفة والثقيلة، بالإضافة إلى المواقع الأستراتيجية الحيوية بين مناطق العالم .

وبعيداً عن إجراء المقارنات بين الأوضاع العربية ومثيلتها الأوروبية ، فإنه من المسلم به أن العالم العربي هو الأوج إلى التكتل في مواجهة الأطماع . . والمشكلة أن الجميع يعلم ويعي ذلك جيداً لكن أحداً لا يأخذ زمام المبادرة ويخطو خطوات عملية للسير في درب الوحدة العربية المنشودة .

إن المسئولية كبيرة، والمزيد فيها يعني مزيداً من الأعباء والتخلف ، وإن لم يتم

التوصل بعد إلى صيغة وحدة سياسية ، فلتكن الإرادة متوفرة في إقامة كيانات إقليمية واسعة، وحيث تتوفر الإرادة تجد الأمور سبيلها إلى التحقق بدءاً بخطوات أولي باتجاه بناء الثقة والتعاون العربي الاقتصادي والمالي ومن ثم السياسي ، كما في نموذج الاتحاد الأوروبي بأشكال جديدة تسعى إلى بنائها وتطويرها بين أبناء الوطن الواحد واللغة الواحدة والتاريخ والمصير الواحد .